المجلس الثالث

شَرْحُ ابنِ عَقيل

لِبَهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمن بن عَقِيلٍ

(ت٧٦٩ هـ)

على ألفية

جَمَال الدِّين مُحَمَّدِ بْن مَالِك (ت٦٧٢هـ)

ومعه

منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل

المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

عَلَّقَ عَلَيْهِ

أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ نَبِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ شَمْسِ الدِّينِ

قبل البدء في أول أبواب الألفية [١]

ملخص سريع ليكن منك على بال لأنك كثيرا من الطلبة لا يستحضر هذه المعلومات وربما لا يطالعها ثم يدخل في شرح الألفية مباشرة:

- ظَهَرَ في القرْنِ الثاني الْهِجْرِيِّ وما بعدَه (الشِّعْرُ التعليميُّ)؛ وهو نَظْمُ أنواعٍ مِن الْمَعارِفِ والعلومِ، مما كانَ له أثَرٌ كبيرٌ في تَنَوُّعِ الْمَعارِفِ وتَنظيمِها، وازديادِ الإقبالِ على التعَلُّمِ والتعليمِ؛ لأنَّ النظْمَ وَسيلةٌ سَهلةٌ ومُشَوِّقَةٌ للحِفْظِ والنقْلِ.

- وقد شَمَلَ هذا النوعُ مِن الشِّعْرِ كثيراً مِن العُلومِ، فلم يَقْتَصِرْ على النحْوِ فقطْ، بل تَعَدَّاهُ إلى غيرِه مِن الفُنونِ، كـ: (القراءاتِ وأُصولِ الفِقْهِ وأصولِ التفسيرِ ومُصْطَلَحِ الحديثِ)، وغيرِ ذلك، ومِن ذلك (الأَلْفِيَّةُ) التي نَظَمَها العلاَّمَةُ محمَّدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ مالِكٍ الأَنْدَلُسِيُّ الْمُتَوَفَّى سنةَ ٦٧٢ هـ بعدَ كتابِه (الكافيةِ)، وقد اخْتَصَرَها منها.

- وقدْ سَبَقَ ابنَ مالِكٍ في نظْمِ النحْوِ على هذا الْمِنوالِ العلاَّمَةُ ابنُ مُعْطٍ الْمُتَوَفَّى سنة ٦٢٨هـ، والظاهرُ أنَّ ابنَ مالِكٍ نَظَرَ في أَلْفِيَّةِ ابنِ مُعْطٍ وأَقْرَأَهَا لتلاميذِه؛ فشَجَّعَه ذلك على أنْ يَنْظِمَ على غِرارِها أو أفْضَلَ منها؛ رَغبةً في خِدمةِ اللغةِ العربيَّةِ، وتَقريبِ عُلُومِها للدارسينَ، لاسِيَّمَا وقد نَظَمَ قَبْلَها (الكافيةَ)

وهو في عصْرٍ كَثُرَتْ فيه الْمَنظوماتُ: كمَنظومةِ الْحَريريِّ (ت ٥١٦ هـ)، وابنِ الحاجبِ (ت ٦٤٦ هـ)، وأبي حَيَّانَ (ت ٧٤٥هـ).

- وقدِ اشْتُهِرَتِ الأَلْفِيَّةُ وحَفِظَها الطُّلاَّبُ؛ لِبَساطةِ نَظْمِها، وسُهولةِ فَهْمِ مَعانيهَا، وقد كَثُرَتْ شُروحُها إضافةً إلى الْحَواشِي والتعليقاتِ، ومِن شُرُوحِها وحواشِيها:

١- شَرْحُ العَلاَّمَةِ عبدِ اللَّهِ بَهَاءِ الدِّينِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَقِيلٍ (ت ٧٦٩هـ)، وهو مِن أشْهَرِ شُرُوحِها، وأَكْثَرِها انتشاراً، وأَقْرَبِها تَنَاوُلاً، وعلى (شرْحِ ابنِ عَقيلٍ) عِدَّةُ حَواشٍ؛ منها: (حاشيةُ الْخُضَرِيِّ)، و(السُّيُوطِيِّ)، وقامَ الأستاذُ محمَّدْ مُحْيِي الدِّينِ عبدِ الحميدِ بشَرْحِ الشواهِدِ وإعرابِها والتعليقِ في بعضِ الْمَوَاضِعِ.

١- من وضع صاحب التعليقات

٢- (شرْحُ ابنِ أُمِّ قاسِمٍ الْمُرَادِيِّ)، وهو الحسَنُ بنُ قاسِمِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عَلِيٍّ الْمَغْرِبِيُّ الْمِصريُّ المالِكِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنةَ ٧٤٩هـ، وعُرِفَ بابنِ أُمِّ قاسِمٍ، وهي جَدَّتُه أمُّ أبيهِ جاءَتْ مِنَ الْمَغْرِبِ، فكانَتْ شُهرتُه تَابِعَةً لها، واسمُ شَرْحِهِ: (توضيحُ الْمَقاصِدِ والْمَسَالِكِ بشَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابنِ مالِكٍ).

٣- (شرْحُ ابنِ الناظِمِ) محمَّدٍ بدْرِ الدِّينِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ مالِكٍ الْمُتَوَفَّى سنةَ ٦٨٦هـ، المعروفُ بشرْحِ ابنِ الناظِمِ، يَميلُ في شرْحِه إلى دِقَّةِ العِبارةِ، وصُعوبةِ الْمَأْخَذِ أَحياناً، ويَغْلِبُ عليه الاختصارُ، وقد تَعَقَّبَ والدَه دونَ هَوَادَةٍ في بعضِ الْمَسَائِلِ.

٤- (شرْحُ الأُشْمُونِيِّ) وهو أبو الحسَنِ عليُّ بنُ محمَّدٍ الْمِصريُّ الأُشْمُونِيُّ (ت في حُدودِ ٩٠٠هـ)، وعليه حاشِيَةُ (محمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الصَّبَّانِ ت ١٢٠٦هـ)، ويُعْتَبَرُ هذا الشرْحُ أكثَرَ شُروحِ الأَلْفِيَّةِ تَفصيلاً ونَقْلاً للمَذاهِبِ وآراءِ عُلماءِ العَربيَّةِ معَ سُهولةٍ في العِبارةِ ووُضوحٍ في البَيانِ.

٥- (شَرْحُ جَلالِ الدِّينِ السُّيُوطيِّ)، وهو عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بَكْرِ بنِ محمَّدٍ السُّيُوطيُّ الْمُتَوَفَّى سنةَ ٩١١هـ، سَمَّاهُ: (البَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ)

٦- (أوْضَحُ الْمَسالِكِ إلى أَلْفِيَّةِ ابنِ مالِكٍ) العلاَّمَةُ جمالُ الدِّينِ، المعروفُ بابنِ هِشامٍ النَّحْوِيِّ (ت ٧٦٢هـ)

ومِمَّن أعْرَبَ الأَلْفِيَّةَ: الشيخُ خالِدٌ الأزهريُّ - المذكورُ - في مُجَلَّدٍ سَمَّاهُ (تَمْرِينُ الطُّلاَّبِ في صِناعةِ الإعرابِ)، مطبوعٌ وبهامِشِه (مُوَصِّلُ الطلابِ إلى قواعدِ الإعرابِ) للشيخِ نَفْسِه.

ولم يَشْرَحِ ابنُ مالِكٍ ألفيَّتَهُ مُخَالِفاً كما شرح الكافية الشافية في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ولعلَّهُ تَرَكَ شَرْح الألفية اكتفاءً - فيما يَبْدُو - بشرْحِ الأصْلِ، وهو الكافيةُ، فإنه شَرَحَها قبلَ أنْ يَنْظِمَ الأَلْفِيَّةَ على ما رَجَّحَهُ بعضُ الباحثينَ، وشَرْحُ (الكافيةِ) شَرْحٌ لأَلْفِيَّتِه.

وهذا أوانُ الشروع في المقصود

الكلامُ وما يَتألَّفُ منه[١]

كلامُنا لفظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حَرْفُ الكَلِمْ[٢]

واحدُهُ[٣] كَلِمَةٌ والقولُ عَــمْ وكِلْمَةٌ بها كلامٌ قدْ يُــؤَمْ[٤]

١- (الكلامُ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ على تقديرِ مضافيْنِ، وأصلُ نَظْمِ الكلامِ (هذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ ما يَتَأَلَّفُ الكلامُ منه) فحَذَفَ المبتدأَ، وهو اسمُ الإشارةِ، ثمَّ حَذَفَ الخبرَ، وهو البابُ، فأُقِيمَ (شَرْحُ) مُقامَه، فارْتَفَعَ ارتفاعَه، ثمَّ حُذِفَ (شرحُ) أيضاً وأُقِيمَ (الكلامُ) مُقَامَه، فارْتَفَعَ كما كانَ الذي قبلَه، (وما) الواوُ عاطفةٌ، و(ما) اسمٌ موصولٌ معطوفٌ على الكلامِ بتقديرِ مضافٍ؛ أي: شرحُ ما يَتَأَلَّفُ، و(يَتَأَلَّفُ) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو، يَعُودُ إلى الكلامِ، و(مِنْهُ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بيَتَأَلَّفُ، والجملةُ من الفعلِ الذي هو يَتَأَلَّفُ والفاعلِ لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ؛ صِلَةُ الموصولِ.

٢- (كَلَامُنَا) كلامُ: مبتدأٌ، وهو مضافٌ، ونا مضافٌ إليه، مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ جرٍّ، (لَفْظٌ) خبرُ المبتدأِ، (مُفِيدٌ) نعتٌ للفظٍ، وليسَ خبراً ثانياً، (كَاسْتَقِمْ) إنْ كانَ مثالاً فهو جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، **والتقديرُ**: وذلك كاسْتَقِمْ، وإنْ كانَ مِن تمامِ تعريفِ الكلامِ فهو جارٌّ ومجرورٌ أيضاً مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٌ لمُفِيدٍ، (واسمٌ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، (وفِعْلٌ ثمَّ حرفٌ) معطوفانِ عليه؛ الأوَّلُ بالواوِ والثاني بثُمَّ.

(الكَلِمْ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وكأنه قالَ: كلامُ النُّحاةِ هو اللفظُ الموصوفُ بوصفيْنِ: أحدُهما: الإفادةُ، والثاني: التركيبُ المماثِلُ لتركيبِ اسْتَقِمْ، **والكَلِمُ ثلاثةُ أنواعٍ**: أحدُها: الاسمُ، وثانيها: الفعلُ، وثالثُها: الحرفُ، وإنما عَطَفَ الفعلَ على الاسمِ بالواوِ؛ لقُرْبِ مَنْزِلَتِه مِنه؛ حيثُ يَدُلُّ كلٌّ مِنهما على معنًى في نفسِه، وعطَفَ الحرفَ بثُمَّ لبُعْدِ رُتْبَتِه.

٣- تعليق: الضمير في (واحده) يعود على (الكلم)، وأعاد عليه ضمير المذكر؛ لأن الكلم لفظ يذكر ويؤنث؛ كسائر أسماء الأجناس، فتقول: هو الكلم، وهي الكلم «المقاصد الشافية» (١/٤١).

٤- (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ مُستأنَفةٌ لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ، (وَالْقَوْلُ) مبتدأٌ، (عَمْ) **يَجُوزُ** أنْ يكونَ فعلاً ماضِياً، وعلى هذا يكونُ فاعلُه ضميراً مُسْتَتِراً فيه =

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عندَ النُّحاةِ عِبارةٌ عن

(اللفظِ المُفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها)

فـ: (اللفظُ): جنسٌ ١ يَشْمَلُ: الكلامَ والكَلِمَةَ والكَلِمَ، ويَشْمَلُ المُهْمَلَ كـ "دَيْزٍ" والمُسْتَعْمَلَ كـ"عَمْرٍو".

= _____

جوازاً، تقديرُه هو، يَعودُ إلى القولِ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ، **ويَجُوزُ** أنْ يكونَ (عَمْ) اسمَ تفضيلٍ، وأصلُه أَعَمُّ، حُذِفَتْ همزتُه كما حُذِفَتْ مِن خيرٍ وشرٍّ؛ لكثرةِ استعمالِهِمَا، وأصلُهما أَخْيَرُ وأَشَرُّ، بدليلِ مَجيئِهما على الأصلِ أحياناً، كما في قوْلِ الراجزِ: (بِلاَلُ خَيْرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ) وقد قُرِئَ: (سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ) بفتحِ الشينِ وتشديدِ الراءِ، وعلى هذا يكونُ أصلُ (عَمْ) (أَعَمُّ) كما قُلنا، وهو على هذا الوجهِ خبرٌ للمبتدأِ، (وَكِلْمَةٌ) مبتدأٌ أوَّلٌ، (بِها) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بيُؤَم الآتِي، (كَلامٌ) مبتدأٌ ثانٍ، (قدْ) حرفُ تقليلٍ.

(يُؤَمْ) فعلٌ مضارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً، تقديرُه هو، يَعُودُ على (كلامٌ)، والجملةُ من الفعلِ ونائبِ الفاعلِ في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ الثاني، وجملةُ المبتدأِ الثاني وخبرِه في محلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ الأوَّلِ، **ومعنى (يُؤَمْ)** يُقْصَدُ، **وتقديرُ البيتِ**: ولفظُ كِلْمَةٍ معنى الكلامِ قد يُقْصَدُ بها، **يعني**: أنَّ لفظَ الكلِمَةِ قد يُطْلَقُ، ويُقْصَدُ بها المعنى الذي يَدُلُّ عليه لفظُ الكلامِ.

ومثالُ ذلكَ ما ذَكَرَ الشارِحُ من أنهم: قالُوا: (كَلِمَةُ الإخلاصِ) وقالوا: (كَلِمَةُ التوحيدِ) وأرادُوا بهذيْن قَوْلَنَا: (لاَ إلهَ إلاَّ اللهُ) وكذلك قالَ ﷺ: ((أَفْضَلُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبيدٍ)) وهو يُرِيدُ قصيدةَ لَبيدِ بنِ رَبِيعَةَ العَامِرِيِّ التي أَوَّلُها: (الَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ)

١- تعليق: لم يخرج به الدَّوَالُ الأربع؛ لأن شأن الجنس **الإدخال**، وما لم يتناوله يقال: (خرج عنه)، لا (به)، وبعضهم أخرجها به؛ نظرًا لأن بين الجنس وفصله: العموم الوجهي؛ فيخرج بكل ما دخل في الآخر، **والدَّوالُ**: هي أ- الكتابة، ب- والإشارة، ج- والعقد بالأصابع؛ الدالة على أعداد مخصوصة، د- والنُّصَبُ كعُرَف، وهي:
=

و(مُفِيدٌ): أَخْرَجَ المُهْمَلَ

و(فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها): أَخْرَجَ الكَلِمَةَ وبعضَ الكَلِمِ – وهو ما تَرَكَّبَ مِن ثلاثِ كَلِمَاتٍ فأَكْثَرَ، ولم يَحْسُنِ السكوتُ عليه – نحوُ: "إنْ قامَ زيدٌ".

ولا يَتَرَكَّبُ الكلامُ إلاَّ مِن اسمَيْنِ ١؛ نحوُ: "زَيدٌ قائمٌ" ٢ أو مِن فعلٍ واسمٍ كـ"قامَ زيدٌ"، وكقولِ المصنِّفِ: (اسْتَقِمْ) فإنَّه كلامٌ مركَّبٌ من فعلِ أمرٍ وفاعلٍ

= ———————

العلامات المنصوبة: كالمحراب للقبلة؛ جمع نُصْبة كعقدة، أما النُّصُبُ –بضمتين– : فالأصنام «الخضري» (١/١٥).

١– تعليق: قوله: (ولا يَتَرَكَّبُ الكلامُ إلاَّ مِن اسمَيْن) ظاهره الحصر، وهو قول ابن الحاجب في «مختصره» كما في «شرحه» للتاج السبكي (ص٣٥٤) وَوَجَّهَ السيدُ كما في حاشية الصبان» (١/٣٦): بأن الإسناد نسبة – فلا يقوم إلا بشيئين : مسند ومسند إليه؛ وهما إما كلمتان، أو ما يجري مجراهما، وما عداهما من الكلمات التي تذكر، خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها، واعتمد ابن هشام [قطر الندى (ص ٥)]: أن ذلك أقل ما يتركب منه

٢– تعليق: اعترض بأن الوصف مع مرفوعه اسمان، وبأن التنوين من حروف المعاني، فالأولى: التمثيل بـ(ذا) أَحْمَدُ)

وَرُدَّ الأول: بأن الوصف مع مرفوعه المستتر، في حكم المفرد؛ لعدم بروزه في تثنية ولا جمع، وأما نحو: (قائمان وقائمون)، فـ(الألف) و(الواو): فيه حرفا تثنية وجمع، والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل

والثاني: بأن التنوين ليس بكلمة اتفاقا؛ لعدم استقلاله كـ(ألف) المفاعلة، و(ياء التصغير)، و(ياء النسب، ولذا زاد في «التسهيل» (ص٣) قَيْدَ الاستقلال الكلمة؛ لإخراج هذه «الخضري» (١/١٦).

مُسْتَتِرٍ، والتقديرُ: (اسْتَقِمْ أنتَ)، فاسْتَغْنَى بالمثالِ عن أنْ يقولَ: (فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها) فكأنه قالَ: (الكلامُ هو اللفظُ المفيدُ فائدةً كفائدةِ اسْتَقِمْ) ١

١- تعليق: صور تراكيب الكلام: فصل ابن هشام في «شرح القطر» (ص٤٤): صور تراكيب الكلام بأنها ستة: اسمان:

أ- فعل واسم

ب- المنادى فإن (يا) نائبة عن (أدعو) وما بعدها بعدها فَضْلَةٌ؛ لأنه مفعول به

ج- فعل واسمان، نحو: (كان زيد قائما)

د- فعل وثلاثة أسماء: كـــ(علمت زيدًا قائمًا)

هـــ- فعل وأربعة أسماء: كـــ (أعلمت زيدًا عمرًا قائما)

و- السادسة: جملتان؛ كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه. اهـــ

وبقي عليه المركب من اسم وجملة، نحو: (زيد أبوه قائم) وعلى هذا: فالحصر إضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين، أو فعل وحرف مثلا «الخضري» (١/١٥).

إيراد على المؤلف: لما لم يذكر قيد التركيب في النظم؟ وجوابه

قال الشاطبي في المقاصد الشافية (١/٣٣٣/): «يبقى النظر في هذا الحد في شيئين:

أحدهما: أن يقال : لِمَ لم ينص على قيد التركيب، وعادة النحويين: أن يذكروه التركيب في في حد الكلام، فيقولون: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع؛ لأن كل كلام لا بد أن يكون مركبا لفظا أو أصلا؟

فيقال في الجواب عن هذا: إنه استغنى عنه لوجهين:

أحدهما: أن قوله: (مفيد) أغنى عن هذا القيد؛ لأن كل مفيد مركب، فلما استلزمته الإفادة استغنى عنه بها، ولذلك اعتُرِض على أبي موسى الجزولي (في «المقدمة الجزولية» (ص٣)] بأن قوله : (المركب -في حد الكلام- حشو؛ لأنَّ قيد الإفادة مغن عنه، وهذا السؤال أورده طلبة مالقة على شيخنا أبي عبد الله الفخَّار [هو محمد بن الحسن بن كامل الحضرمي المالقي (٥٣٩هـــ)] وأجاب عنه في الحال: بدخول [إفادة أسماء أسماء الأعداد نحو: (اثنان ثلاثة أربعة) فإنها مفيدة - مع كونها غير مركبة، والدليل على كونها غير =

وإنما قالَ المصنِّفُ: (كلامُنا) لِيُعْلَمَ أنَّ التعريفَ إنما هو للكلامِ في اصطلاحِ النَّحْوِيِّينَ، لا في اصطلاحِ اللُّغَوِيِّينَ، وهو في اللغةِ: (اسمٌ لكلِّ ما يُتَكَلَّمُ به مفيداً كانَ أو غيرَ مفيدٍ)

والكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ ١ واحدُه كَلِمَةٌ، وهي: إما اسمٌ وإما فِعْلٌ وإما حرفٌ؛ لأنَّها:

= مركبة: نطقهم بها على الوقف وقولهم: (ثلاثة أربعة) إذا أدرجوا فهي مفيدة مع أنها لا يسمى واحد منها كلاما.

وقد يجاب عن هذا الجواب: إنما أفادت مع القرينة ألا ترى أنها تفيد إذا عدّ بها من غير حضور معدود؛ فقد حصل التركيب بوجه ما ، فلذلك حصلت الإفادة، فليست ألفاظ العدد إذا عدّ بها من المفردات على الإطلاق، وعلى هذا التقدير: تسمى كلاما ...

والوجه الثاني: أن مقصود الناظم إنما هو تقريب على المبتدئ ومن يليه، والتبيين بأوضح ما يمكن فلو قيد اللفظ التركيب لسبق فهمه إلى إنكار كون (استقم) كلاما، لكونه ليس في اللفظ مركبًا، فضلا عن إنكار كون (نعم) و(لا) و(بلي) و(قاف) في قول الراجز [هو للوليد بن عقبة بن أبي معيط، كما في «الأغاني» :[(٤/١٨١) (قلتُ لها قفي لنَا قالت قاف.....) ونحو ذلك كلاما مع أنه كلام، لأن كون هذه الأشياء مركبة في التقدير أو غير مركبة لا يتبين إلا بعد تمرين وتحصيل فكان تركُ التقييد به أولى بما قصد له

١- اسمُ الجنسِ على نوعيْنِ:

أحدُهما يُقالُ له: اسمُ جنسٍ جَمْعِيٌّ، **والثاني يُقالُ له:** اسمُ جنسٍ إفراديٌّ

فأمَّا اسمُ الجنسِ الجمعيُّ: فهو (ما يَدُلُّ على أكثرَ مِن اثنيْنِ، ويُفَرَّقُ بينَه وبينَ واحدِه بالتاءِ)، والتاءُ غالباً تكونُ في المفرَدِ؛ كـــ: (بقرةٍ وبَقَرٍ، وشجرةٍ وشَجَرٍ، ومنه: (كَلِمٌ وكَلِمَةٌ)، ورُبَّمَا كانَتْ زيادةُ التاءِ في الدالِّ على الجمعِ، مِثلِ: (كَمْءٍ) للواحدِ و(كَمْأَةٍ) للكثيرِ، وهو نادرٌ، وقد يكونُ الفرقُ بينَ الواحدِ والكثيرِ بالياءِ، ك: (زِنْجٍ وزِنْجِيٍّ، ورُومٍ ورُومِيٍّ)

=

- إنْ دَلَّتْ على معنًى في نفسِها غيرَ مقترِنةٍ بزمانٍ فهي **الاسمُ**
- وإنِ اقْتَرَنَتْ بزمانٍ فهي **الفعلُ**
- وإنْ لم تَدُلَّ على معنًى في نفسِها، بل في غيرِها، فهي **الحرفُ**.

والكَلِمُ: ما تَرَكَّبَ مِن ثلاثِ كَلِماتٍ فأكثرَ، كقولِكَ: (إنْ قامَ زيدٌ)

والكَلِمَةُ: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنًى مفردٍ، فقولُنا: (الموضوعُ لمعنًى) أَخْرَجَ المهمَلَ كـ: (دَيْزٍ)، وقولُنا: (مُفْرِدٍ) أَخْرَجَ الكلامَ؛ فإنَّه موضوعٌ لمعنًى غيرِ مفردٍ.

= **فأمَّا اسمُ الجنسِ الإفراديُّ فهو** (ما يَصْدُقُ على الكثيرِ والقليلِ واللفظُ واحدٌ) كـ: (ماءٍ وذَهَبٍ وخَلٍّ وزَيْتٍ).

فإنْ قُلْتَ: فإني أَجِدُ كثيراً مِن جُمُوعِ التكسيرِ يُفَرَّقُ بينَها وبينَ مُفْرَدِها بالتاءِ كما يُفَرَّقُ بينَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ وواحدِه، نحوَ: (قُرًى وواحِدُه قَرْيَةٌ، ومُدًى وواحِدُه مُدْيَةٌ)، فبماذا أُفَرِّقُ بينَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ وما كانَ على هذا الوجهِ مِن الجُمُوعِ؟

فالجوابُ على ذلكَ: أنْ تَعْلَمَ أنَّ بينَ النوعيْنِ اختلافاً من وجهيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ الجمعَ لا بُدَّ أنْ يكونَ على زِنَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِن زِنَاتِ الجموعِ المحفوظةِ المعروفةِ، فأمَّا اسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيُّ فلا يَلْزَمُ فيه ذلكَ، أفلا تَرَى أنَّ: (بَقَراً وشَجَراً وثَمَراً) لا يُوَافِقُ زِنَةً مِن زِناتِ الجمعِ؟!

والوجهُ الثاني: أنَّ الاستعمالَ العربيَّ جَرَى على أنَّ الضميرَ وما أَشْبَهَهُ يَرْجِعُ إلى اسمِ الجنسِ الجمعيِّ **مُذَكَّراً**؛ كقولِ اللهِ تعالى: {إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا}، وقولِه جَلَّ شَأْنُه: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ}، فأمَّا الجمعُ فإنَّ الاستعمالَ العربيَّ جرَى على أنْ يَعُودَ الضميرُ إليه **مؤنَّثاً**، كما تَجِدُ في قَوْلِهِ تعالى: {لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ} وقولِه سُبْحَانَهُ: {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ} وكقولِ الشاعرِ: (في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُناكَ بِسَعْيِ - كانَ - مَشْكُورِ).

ثم ذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَه اللهُ تعالى أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ، والمرادُ أنه يَقَعُ على الكلامِ أنه قولٌ، ويَقَعُ أيضاً على الكَلِمِ والكَلِمَةِ أنه قولٌ، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ الأصلَ استعمالُه في المُفرَدِ.

ثم ذكَرَ المصنِّفُ أنَّ الكَلِمَةَ قد يُقْصَدُ بها الكلامُ؛ كقولِهم في (لا إلهَ إلاَّ اللهُ: كَلِمَةُ الإخلاصِ).

وقد يَجْتَمِعُ الكلامُ والكَلِمُ في الصدقِ ١، وقد يَنْفَرِدُ أحدُهما.

- فمثالُ اجتماعِهِمَا: (قد قامَ زيدٌ) فإنَّه كلامٌ؛ لإفادتِه معنًى يَحْسُنُ السكوتُ عليه، وكَلِمٌ؛ لأنَّه مركَّبٌ مِن ثلاثِ كَلِماتٍ.
- ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ (إنْ قامَ زيدٌ) ٢
- ومثالُ انفرادِ الكلامِ: (زيدٌ قائمٌ) ٣

١- **تعليق**: قولُه: «وقد يَجْتَمِعُ الكلامُ والكَلِمُ في الصِّدْق» أي: قد يَصْدُقُ وصفُ الكلام ووصفُ الكَلِم على تركيبٍ واحدٍ في وقتٍ واحد، فالمراد بـــ الصِّدق هنا: الانطباق والثبوت، لا الصدق المقابل للكذب.

٢- لم يَكُنْ هذا المثالُ ونحوُه كلاماً؛ لأنَّه لا يُفِيدُ معنًى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليه

٣- لم يكن هذا المثال ونحوه كلما، لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات

اختبر نفسك

١- حول الجملة التالية إلى كلام مفيد وغير ما يلزم: تقول: (إن جاء محمد .....)

٢- بين ما يصح أن يسمى كلاما فقط أو كلمة فقط أو كلاما و كلما فيما يأتي مع التعليل:

١- قام محمد

٢- إن في مصر

٣- إن للصدق فضيلة

٤- استقم

٣- اكتب المصطلح النحوي المناسب:

١- ما لا يظهر معناه إلا مع غيره

٢- ما يدل على معنى، واقترن بزمان

٣- يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان

٤- ما تركَّب من ثلاثِ كلمات فأكثر

٤- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١- تعريف الكلامِ إنما هو في اصطلاحِ النَّحْوِيِّينَ ٢- قد يطلق الكلام على الكلمة

٣- (قد قام محمد) كلام وكلم ٤- لا يتركب الكلام إلا من اسمين فقط

٥- التعريفَ إنما هو للكلامِ في اصطلاحِ النَّحْوِيِّينَ، لا في اصطلاحِ اللُّغَوِيِّينَ

٦- (لم يترل المطر) كلِم فقط ٧- الكَلِمَةُ: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنًى مركب

٨- قد تُطلق الكلمة على الكلام ٩- الكَلِمَةَ قد يُقْصَدُ بها الكلامُ

١٠- الكلامُ عندَ النُّحاةِ عِبارةٌ عن (اللفظِ المُفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها)

١١- القولَ يَعُمُّ الجميعَ

١٢- الكلام في اصطلاحِ اللُّغَوِيِّينَ: (اسمٌ لكلِّ ما يُتَكَلَّمُ به مفيداً كانَ أو غيرَ مفيدٍ)

٥- أكمل:

١- إنِ اقْتَرَنَتْ الكلمة بزمانٍ فهي ( )

٢- إنْ دَلَّتْ الكلمة على معنًى في نفسِها غيرَ مقترِنةٍ بزمانٍ فهي ( )

٣- إنْ لم تَدُلَّ الكلمة على معنًى في نفسِها، بل في غيرِها، فهي ( )

الإجابة

١- حول الجملة التالية إلى كلام مفيد وغير ما يلزم: تقول: (إن جاء محمد .....) (قد جاء محمد)

٢- بين ما يصح أن يسمى كلاما فقط أو كلمة فقط أو كلاما و كلما فيما يأتي مع التعليل:

١- قام محمد (كلام، أفاد فائدة يحسن السكوت عليها)

٢- إن في مصر (كلم، لم يفد وتركب من ثلاث كلمات)

٣- إن للصدق فضيلة (كلام وكلم، أفاد فائدة يحسن السكوت عليها، وتركب من أكثر من ثلاث كلمات)

٤- استقم (كلام من فعل واسم، أفاد فائدة يحسن السكوت عليها)

٣- اكتب المصطلح النحوي المناسب:

١- ما لا يظهر معناه إلا مع غيره (الحرف) ٢- ما يدل على معنى، واقترن بزمان (الفعل)

٣- يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان (الاسم)

٤- ما تركَّب من ثلاثِ كلمات فأكثر (الكلم)

٤- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١- تعريف الكلامِ إنما هو في اصطلاحِ النَّحْوِيِّينَ (√) ٢- قد يطلق الكلام على الكلمة (×)

٣- (قد قام محمد) كلام وكلم (√) ٤- لا يتركب الكلام إلا من اسمين فقط (×)

٥- التعريفَ إنما هو للكلامِ في اصطلاحِ النَّحْوِيِّينَ، لا في اصطلاحِ اللُّغَوِيِّينَ (√)

٦- (لم يترل المطر) كلِم فقط (×) ٧- الكَلِمَةُ: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنًى مركب (×) مفردٍ

٨- قد تُطلق الكلمة على الكلام (√) ٩- الكَلِمَةَ قد يُقْصَدُ بها الكلامُ (√)

١٠- الكلامُ عندَ النُّحاةِ عِبارةٌ عن (اللفظِ المُفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها) (√)

١١- القولَ يَعُمُّ الجميعَ (√)

١٢- الكلام في اصطلاحِ اللُّغَوِيِّينَ: (اسمٌ لكلِّ ما يُتَكَلَّمُ به مفيداً كانَ أو غيرَ مفيدٍ) (√)

٥- أكمل:

١- إنِ اقْتَرَنَتْ الكلمة بزمانٍ فهي (الفعلُ)

٢- إنْ دَلَّتْ الكلمة على معنًى في نفسِها غيرَ مقترِنةٍ بزمانٍ فهي (الاسمُ)

٣- إنْ لم تَدُلَّ الكلمة على معنًى في نفسِها، بل في غيرِها، فهي (الحرفُ)